

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب

المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية

والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء

والغاز للمساهمة في تمويل مشروع نقل الكهرباء (عدد 12 / 2017)

و

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ

29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية

والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلق بالقرض المسند

لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل

مشروع نقل الكهرباء (عدد 18 / 2017)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس: 03 / 02 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقتي شرح الأسباب،

* اتفاقتي الضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال: 06 / 04 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

مقرر اللجنة: شكيب باني

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهيم

نظر اللجنة:

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروعين على اللجنة: 10 فيفري 2017

جلستي اللجنة

30 مارس و 06 فيفري 2017

القرار:

المشروع عدد 12 / 2017 : الموافقة بإجماع الحاضرين

المشروع عدد 18 / 2017: الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ انتهاء الأشغال: 06 أبريل 2017

رئيس اللجنة : المنجي الرحوي

المقرر: شكيب باني

أولاً - تقديم المشروع:

تم التوقيع من قبل حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بتونس بتاريخ 29 نوفمبر 2016 على عقد ضمان عند أول طلب المتعلق بعقد القرض المسند من البنك لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ستة وأربعين مليون وخمس مائة ألف أورو (46.500.000) أي ما يعادل 113 م.د للمساهمة في تمويل مشروع نقل الكهرباء.

كما تمّ التوقيع من قبل حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتونس بتاريخ 29 نوفمبر 2016 على عقد الضمان المتعلق بعقد القرض المسند من البنك لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ستة وأربعين مليون وخمس مائة ألف أورو (46.500.000) أي ما يعادل 113 م.د للمساهمة في تمويل مشروع نقل الكهرباء.

(1) أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار برنامج إستثماري يشمل عدة مكونات موزعة على كامل تراب الجمهورية لنقل الطاقة الكهربائية ويهدف أساساً إلى دمج محطات الطاقة التقليدية في الشبكة وتعزيز التفاعل مع شبكة التوزيع مما يساعد على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في البلاد.

(2) كلفة المشروع:

تبلغ الكلفة الجمالية للمشروع 109.7 مليون أورو ما يعادل حوالي 267 م.د.ت (دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة).

▪ قرض بضمان الدولة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 46.5 مليون أورو أي حوالي 113 مليون دينار،

- قرض بضمان الدولة عند أول طلب من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 46.5 مليون أورو أي ما يعادل 113 مليون دينار،
- مساهمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز في هذا التمويل بالمبلغ المتبقي وقدره 16.7 مليون أورو.

(3) مكونات المشروع:

ستشمل الاستثمارات التي ستتجز في إطار هذا المشروع خاصة ما يلي:

- بناء 5 محطات جديدة (postes blindés) (سوسة: 225 كيلو فولت، رادس: 225 كيلو فولت، نابل: 90/225 كيلو فولت، شطرانة: 225/90/33 كيلو فولت، بن عروس: 33/90 كيلو فولت). وتشمل المحطات 5 محولات (transformateurs)، بسعة إجمالية قدرها 420 MVA،
- تركيب 15 محول (transformateurs) بسعة إجمالية 1100 MVA في 10 محطات: (جرجيس: 150/225 كيلو فولت، حلق الوادي: 33/90 كيلو فولت، المكنين: 150/225 كيلو فولت وماطر: 90/225 كيلو فولت) وستة مواقع (الكاف 33/225 كيلو فولت، الزريبة: 33/225 كيلو فولت، قصور الساف: 33/150 كيلو فولت، بوercقوب: 33/225 كيلو فولت، واد الزرقة: 2 90/225 كيلو فولت وخنوش: 33/225 كيلو فولت)،
- تركيب اثنين من المفاعلات (2 réacteurs) في مدينين بقوة 225 كيلو فولت وقوة رد الفعل 40 MVAr،
- تركيب خط لتغذية محطة نابل 2 انطلاقا من خط بوercقوب - بوفيشة،
- تركيب وصلتين تحت الأرض (liaisons) 225 كيلو فولت (شطرانة - الكرم ومنيهلة - شطرانة) بطول إجمالي يبلغ حوالي 33 كيلومترا، وثلاث وصلات 90 تحت الارض: كيلو فولت (شطرانة، البحيرة الغربية - شطرانة، البحيرة الغربية - باردو) بطول إجمالي يبلغ حوالي 19 كم،

- التكامل مع جهاز التحكم عن بعد مع المحطات الجديدة ومحطات التشغيل القائمة.

(4) مدة إنجاز المشروع:

تمتد فترة إنجاز المشروع على سنتين ونصف (من 2016 إلى 2018).

(5) الشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون عدد 12 / 2017

- مبلغ القرض: 46.6 مليون أورو.
- نسبة الفائدة: حسب طلب المقترض، ثابتة (في حدود 1.43% حاليا) أو متغيرة (اوريبور 6 أشهر زائد 84 نقطة أساس).
- فترة السداد: 25 سنة منها 4 سنوات إمهال.
- الضمان: ضمان عند أول طلب من الدولة التونسية.

(6) الشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون عدد 18 / 2017

- مبلغ القرض: 46.5 مليون أورو.
- نسبة الفائدة: حسب طلب المقترض، ثابتة (في حدود 1.99% حاليا) أو متغيرة (اوريبور 6 أشهر + 1 %).
- فترة السداد: 18 سنة منها 4 سنوات إمهال.
- الضمان: ضمان من الدولة التونسية.

ثانيا - أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 30 ماس 2017 للنظر في مشروع هذين القانونين على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقيتي الضمان.

وأثناء النقاش، وضح بعض النواب أن مشروع القانونين يندرجا في إطار برنامج استثماري يشمل عدّة مكونات موزعة على كامل تراب الجمهورية لنقل الطاقة الكهربائية، ويهدفا أساسا إلى تغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في البلاد من خلال دمج محطات الطاقة التقليدية في الشبكة وتعزيز التفاعل مع شبكة التوزيع، واستفسروا عن المعايير التي تمّ اعتمادها في اختيار الجهات التي سيتمّ تخصيصها بتركيب محوّلات كهربائية.

وبيّن أحد النواب أنّ منطقة مجاز الباب تشهد طلبا متزايدا على الطاقة الكهربائية ولم يشملها المشروع خاصة وأنّ صناعي المنطقة طالبوا بتركيز محوّل كهربائي بسعة 2000 فولت لتغطية طلباتهم، بينما شمل المشروع منطقة واد الزرقاء فقط. وطلب نائب آخر مدّ اللّجنة بدراسات جدوى المشاريع المدرجة في مشروع القانونين.

من ناحية أخرى، اعتبر نائب أنّ الشروط المالية للقروضين ميسرة إلا أنّه اقترح أن تكون نسبة الفائدة متغيّرة، ولم يوافق نائب آخر باعتباره أنّ مدّة السداد طويلة ولا تمكن من الاستشراف واقترح ترك القرار للحكومة في هذا الشأن ووافقه أغلب النواب.

ولمزيد توضيح الرؤية حول مشروع القانونين، تمّ الاتصال بالرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز الذي بيّن أنّ تركيز المحوّلات الكهربائية يخضع إلى دراسات فنية وتقنية معمّقة تتعلق بأفاق التنمية بالجهة مبينا أنّ هذه المحطة ليست محطة كهربائية بل هي محطة تحويل كهرباء.

وبخصوص دراسات الجدوى، فقد تعهّد بمدّ اللّجنة بها قبل عرض مشروع القانونين على الجلسة العامة.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعى هذين القانونين بإجماع الحاضرين.

المقرر

شكيب باني

نائب رئيس اللجنة

سامي الفطناسي